

المحاضرة الثانية: التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات الموجودة التي تعاني منها، ومن خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف و نقاط القوة في المؤسسة.

1. مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي: هو أداة للتخطيط السليم، حيث يعتمد على تحليل القوائم المالية وذلك بإظهار مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.

التحليل المالي: يعرف التحليل أو التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

التحليل المالي: هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

2. أهمية التحليل المالي:

تكمن أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية في المؤسسة، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، حيث تظهر أهمية التحليل المالي أكثر من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها بتطبيق هذه الأداة، ويمكن إبراز هذه الأهمية في العناصر التالية:

- ✓ التحقق من مدى تحقيق المؤسسة للتوازن المالي المطلوب.
- ✓ إظهار المركز المالي ودرجة الاستقلالية المالية للمؤسسة.
- ✓ إظهار مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- ✓ تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- ✓ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات العاملة في نفس القطاع ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- ✓ الاستفادة من استعمال مختلف نتائج الدراسة لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

✓ اتخاذ القرارات المناسبة في مجال تخطيط الاستثمارات.

✓ إمكانية السماح بالافتراض مجدداً أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.

3. أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، و محاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.

- تقييم موقف المؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة و نقاط الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة.

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول النتائج.

- يساعد المدير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

- يساهم في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.

- يسمح لإدارة المؤسسة برسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.

- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة.

4. طرق التحليل المالي:

يستخدم التحليل المالي مجموعة من الطرق نلخصها فيما يلي:

1. التحليل المالي التطوري: يقوم التحليل المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن

يمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضع المالي ويرتكز التحليل المالي التطوري على العناصر التالية:

1.1. تطور نشاط المؤسسة: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال (المبيعات) أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمحلل المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف.

2.1. تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

3.1. تطور هيكل دورة الاستغلال للمؤسسة: يتكون هذا الهيكل من الزبائن و الموردین و المخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها باستمرار ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

4.1. تطور الهيكل المالي للمؤسسة: يتكون الهيكل المالي للمؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

5.1. تطور المردودية: يستند هدف كل مؤسسة على تحقيق المردودية، لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2. التحليل المالي المقارن: يعتمد هذا التحليل على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي أغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو التي تشتغل في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المحلل المالي من خلال التحليل المالي المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتحليل المالي المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات.

4. أدوات التحليل المالي:

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1.4. تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2.4. تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

3.4. تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4.4. تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

5. المقومات الأساسية للتحليل المالي:

يعتمد نجاح تحليل الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في العناصر التالية:

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل،

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- أن يظهر الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها.
- أن يتسم المحلل نفسه بالموضوعية
- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بالمصداقية و الموثوقية ولا بد أن تتسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

6. الأطراف التي يهملها التحليل المالي:

هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة وتحرص على استخدام التحليل المالي كأداة للوصول إلى قرارات سليمة بهذا الخصوص نذكر منها:

1.6. إدارة المؤسسة: يعد التحليل المالي الذي تقوم به إدارة المؤسسة بمثابة أداة، تمكنها من تقييم السياسات المالية السابقة فيما يتعلق بالاستثمار واختيار بدائل التمويل المختلفة، الأمر الذي يمكنها من تشكيل مرتكزا أساسيا لوضع الخطط المالية المستقبلية بشكل سليم. كما أنه ونظرا لتزايد مسؤوليات الإدارة أمام أطراف عدة منها المساهمين، الدائنين.... الخ، فإنها صارت تهتم بالتحليلات المالية والمؤشرات المختلفة للقيام بهذه المسؤوليات على الوجه الأكمل.

2.6. المساهمون والمستثمرون المحتملون: ينصب اهتمامهم بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تقييم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.

3.6. الدائنون (البنوك والموردون): يركز الدائنون عند دراستهم للقوائم المالية للمؤسسة على تحليل المركز المالي والائتماني للمؤسسة، وذلك للتأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم.

4.6. الجهات الحكومية: ومنها على الخصوص مصلحة الضرائب، حيث تهتم بقوائم الدخل للإطلاع على نتيجة النشاط في نهاية كل فترة لتحديد الضرائب المناسبة.